

## دور المقاربة الاقتصادية في حل الأزمة الرواندية

## Role of the Economic Approach in Resolving the Rwandan Crisis

بلخضر طيفور

جامعة ابن خلدون تيارت، (الجزائر)، [belakhdar.taifour@univ-tiaret.dz](mailto:belakhdar.taifour@univ-tiaret.dz)

تاريخ النشر: 2023/06/16

تاريخ قبول النشر: 2023/05/27

تاريخ الإستلام: 2023/04/02

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآليات الاقتصادية التي اتبعتها دولة رواندا من أجل حل أزماتها الأمنية وتبعاتها بشكل نهائي، والبحث في الطرق التي انتهجتها القيادة الرواندية من أجل إعادة هيكلة وبناء الدولة بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية، حيث أضحت رواندا نموذجا اقتصاديا وتنمويا فاعلا بكل مقاييس النجاح. لقد أصبحت أحد الإقتصادات الأسرع نموًا في العالم بمعدل نمو يعادل 9% سنويًا، حيث يعد البنك الدولي رواندا من أفضل الأماكن لبدء أي استثمار في أفريقيا. تعمل رواندا من خلال هذا التطور الكبير على أن تكون واحدة من أفضل المحاور التكنولوجية، بدعم من نظام الحكومة الإلكترونية الذي تم ترسيخه كلية، حيث تُنجز غالبية المعاملات وغيرها من المهام إلكترونياً بشكل كامل، كما ترتبط هذه الإنجازات بالنجاحات المذهلة التي تحققت في مجال التعليم والسعي الدائم للدولة لمواكبة التطور العالمي. خلصت الدراسة إلى أن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها رواندا ساهمت بشكل مباشر في إنهاء المعضلات الأمنية التي عانى منها المجتمع الرواندي طوال عقود.

**الكلمات المفتاحية:** المقاربة الاقتصادية؛ الأزمات الأمنية؛ رواندا.

**Abstract:**

This study aims to analyze the economic mechanisms followed by the state of Rwanda in order to solve its security crises and their consequences once and for all, and to research the methods adopted by the Rwandan leadership in order to restructure and build the state after many years of civil war, as Rwanda has become an effective economic and development model with all measures of success. It has become one of the fastest growing economies in the world, with a growth rate equivalent to 9% annually. Rwanda works to be one of the best technological hubs, supported by the system the e-government. These achievements are linked to the amazing successes achieved in education and the country's constant endeavor to keep pace with global development.

The study concluded that economic policies pursued by Rwanda directly contributed to ending the security dilemmas that Rwandan society had suffered from for decades.

**Keywords:** Economic approach; Security crises; Rwanda.

## 1. مقدمة:

ارتكزت رواندا في إنجاز طفرتها التنموية على تحقيق الأمن والاستقرار، الإلتعاش الإقتصادي، الديمقراطية وبناء الدولة، وهي أسس قطعت فيها دولة رواندا أشواطاً متقدمة جداً، كما شجعت على خلق بيئة خالية من الفساد وعاصمة نظيفة وحكومة تدار إدارة جيدة وفعالة تسعى من خلالها الدولة الرواندية إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. لقد حدثت تغييرات جذرية داخل رواندا جعلت منها المفضلة للمانحين الدوليين، وكان هذا بسبب استمرار النجاح الذي يظهر في العديد من التحليلات التنموية، حيث كان هذا نجاحاً لدرجة أن العديد من المراقبين ناقشوا ما إذا كانت رواندا "نموذجاً للتنمية الإفريقية" يمكن تصديره إلى دول أخرى في مرحلة ما بعد الصراع، لكن كيف هذا وما هي أهم هذه التغييرات الجذرية التي حدثت لهذا البلد الذي نجح في تبييد مشاكله الأمنية بفضل تحقيق التنمية الإقتصادية. يصف المنتدى الإقتصادي العالمي رواندا بأنها "واحدة من أسرع الإقتصادات نمواً في وسط إفريقيا، كما أشادت بها منظمات عديدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأسباب مثل نموذجها التنموي الموجه نحو الهدف وبيئة الأعمال التي تتحسن باستمرار، وسياسات الرعاية الصحية والتعليم الخاصة بها، حيث عملت الحكومة على تحسين معايير التعليم والصحة لتوفير قوة عاملة كفؤة ومنتجة، كما انتهجت فكر تعزيز ريادة الأعمال واعتبرته أمر بالغ الأهمية لنجاح رواندا الإقتصادي. أيضاً عملت على تحفيز الثروة المكتسبة من خلال خلق المنتجات التكنولوجية واشتغلت بقوة على توظيف كل القطاعات وخاصة الخدمات التعليمية في العلوم والتكنولوجيا لخلق طبقة جديدة من رواد الأعمال. كما أصبحت الوجهة السياحية الأولى وسط أفريقيا، وهذا دليل قاطع على الإستقرار الأمني الذي أصبحت رواندا تحوزه في السنوات الأخيرة، حيث تعتبر العاصمة كيغالي من أكثر المدن أمناً على مستوى القارة، كما تحتل مكانة متميزة بوصفها واحدة من أنظف المدن الإفريقية وأجملها، واهتمت رواندا بتنوع الإقتصاد واستدامته من خلال استشراف مستقبل القطاعات والفرص الإقتصادية الناشئة وتطوير الخدمات المالية والمهنية، إضافة إلى صناعات التعدين والزراعة، كما كرست نفسها مركزاً عالمياً لصناعة الخدمات، وتمضي قدماً نحو استخدام التقنيات المالية لتعزيز الإقتصاد الذكي اللانقدي.

لعل ما تقدم يشكل أهم التحيات التنموية والإقتصادية التي حققتها رواندا، وهو ما انعكس بشكل مباشر على تغطية وتبييد كافة مشكلاتها ومعضلاتها الأمنية التي كانت تعاني منها، هذا ما يؤكد نظرية التنمية السياسية أو نظرية التحديث السياسي التي ترى بوجود تحقيق تطور اقتصادي قبلي على التطور السياسي لأنه نادراً ما تتطور الدولة سياسياً نحو الديمقراطية الفعلية دون تنمية اقتصادية قبلية أو على الأقل متزامنة مع العملية السياسية الهادفة لدمقرطة المجتمع والحياة السياسية في البلد.

## إشكالية الدراسة:

مع تاريخ حافل بالصراعات العرقية والهوياتية وتاريخ ممتلئ بمختلف أشكال الفقر والفساد والعنف، يأتي نجاح رواندا في تحقيق تنميتها الإقتصادية الباهرة وتجاوزها للتحديات الأمنية التي كادت تؤدي إلى انهيار الدولة سابقاً

لتصبح حاليا متغيرة تماما كما كانت عليه سابقا، فالإستقرار الأمني وحل كافة أشكال العنف الذي كان سائدا خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين هو نتيجة مباشرة لترسيخ عملية تنمية شاملة أتت بثمارها على جميع المستويات، حيث أصبحت رواندا بمثابة النموذج الذي يجب أن تقتدي به بقية دول القارة التي عانت وما زال كذلك من نفس الظروف التي مرت بها رواندا.

بناء على ما سبق، سيتم في هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف ساهمت المقاربة التنموية والإقتصادية التي انتهجتها الدولة الرواندية في حل الأزمات الأمنية وفي إنهاء جميع أشكال العنف؟  
**فرضيات الدراسة:**

\* يرجع سبب العنف والمعضلات الأمنية إلى التفاوت الإقتصادي بين فئات المجتمع.

\* تساهم التنمية الاقتصادية في الحد من الأزمات الأمنية داخل الدول.

**أهداف الدراسة:** تحدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على تاريخ وأسباب العنف المحلي في رواندا.
- التطرق إلى السياسات التنموية التي انتهجتها رواندا.
- تحليل مؤشرات الطفرة الإقتصادية ومساهمتها في الحد من العنف الأهلي.
- تحليل العلاقة الترابطية بين الإقتصاد والسياسة.
- اكتشاف العلاقة بين التطور الإقتصادي وبين انتهاء العنف المحلي في رواندا.

**منهجية الدراسة:**

تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة للتقيد بتحليل نموذج معين، بالإضافة إلى المنهج التاريخي من أجل تتبع تطور ظاهرة العنف الأهلي ثم الإستقرار التدريجي في رواندا، كما تم توظيف مقاربة اقتصادية في محاولة لتفسير الكيفية التي ساهمت فيها التنمية في التقليل ثم الحد النهائي للحرب الأهلية التي شهدتها دولة رواندا.

2. رواندا ما قبل سنة 2000:

1.2 أسباب وكرولوجيا الحرب الأهلية:

عاشت رواندا أزمة عناصر الهوية في بعدها الإثني، أو ما يعرف في أدبيات الدراسات الأمنية بالمعضلة الأمنية الإثنية، فهي بلد متعدد العرقيات، وتشير عبارة المجتمع المتعدد عادة إلى دول نشأت من الإستعمار وتضم شعوبا غير متجانسة ثقافيا.<sup>1</sup>

شهدت رواندا في العقد الأخير من القرن العشرين حربا أهلية تعد من أقسى الحروب الأهلية التي شهدتها أفريقيا والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من الروانديين، هذه الحرب كان سببها الصراع بين الهوتو والتوتسي حيث تمثل قبيلة الهوتو الغالبية من سكان رواندا وتمثل التوتسي الأقلية، فالصراع وغياب ثقافة التعايش مع الآخر وعدم تقبله أدى لواحدة من أبشع الحروب الأهلية في تلك الفترة، حيث راح ضحيتها قرابة المليون إنسان بالإضافة إلى

أثارها المدمرة على الإقتصاد و غياب الإستقرار السياسي، لكن هذه الحرب ماهي إلا أحد صور الميراث الإستعماري الذي ساعد على ترسيخ الكراهية بين الهوتو والتوتسي إلى أن اندلعت تلك الحرب الأهلية فيها في رواندا. كانت رواندا تحت سلطة الإستعمار الألماني منذ نهاية القرن التاسع عشر وانتهى في عام 1918 بسبب هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى فقدت أجزاء من أراضيها كما فقدت مستعمراتها ومن تلك المستعمرات كانت رواندا التي وضعت بعد ذلك تحت سلطة الإحتلال البلجيكي الذي أدت ممارساته إلى التأثير على السلام الداخلي لرواندا وتعميق الخلاف بين مكونات المجتمع تحديدا بين الهوتو والتوتسي اللذان يعتبران المكونان الرئيسيان للمجتمع الرواندي المتكون من 85% من الهوتو وكان غالبيتهم يعملون بالزراعة و 10% من التوتسي وكان غالبيتهم يمتلكون الأراضي ويمارسون الرعي إضافة لمجموعة صغيرة تسمى التوا (Twa).<sup>2</sup>

كانت سياسات الإحتلال البلجيكي إحدى الأسباب غير المباشرة للحرب إذ عمل على محاباة التوتسي وهم الأقلية وتفضيلهم عن الهوتو وهم الأغلبية، إضافة إلى ممارسة سياسة العزل العنصري بين مكونات المجتمع واستخدام الأقلية لقمع واستبعاد أغلبية الهوتو في بداية الأمر، لكن التذمر والإستياء من قبل الهوتو جعل سياسة الإحتلال تتغير بعكس ما سبق حيث أخذت تحرض ضد أقلية التوتسي من خلال نشر مجموعة من المفاهيم والأفكار ضد التوتسي، هذه الإزدواجية بالتعامل مع مكونات المجتمع الرواندي جعلته مهياً للنزاع والتخاصم،<sup>3</sup> فهي سياسة سلبية أدت لتعميق الخلاف بين مكونات المجتمع مما جعله عرضه للحرب الأهلية، هذا إلى جانب نظام بطاقات الهوية التي اتبعتها الإحتلال البلجيكي كأحد سياسات التمييز العنصري حيث فرض نظام لبطاقات الهوية في رواندا يتم فيها ذكر المجموعة العرقية التي ينتمي إليها الفرد كأحد سياسات التمييز العنصري.<sup>4</sup>

كما كان الإستعمار البلجيكي يعتمد تفضيل ومحاباة الأقلية على حساب الأغلبية حيث كانت أغلب المناصب السياسية والإدارية حكرا على أقلية التوتسي، وهو ما خلق حالة من التذمر والشعور بالظلم عند أغلبية الهوتو مما عمق لديهم الشعور بالكراهية والرغبة في الإنتقام،<sup>5</sup> ففي عام 1959 اندلعت ثورة "فلاحي الهوتو" أو "الثورة الاجتماعية الزراعية" و استمرت حتى عام 1961 و هاجر نتيجة لها العديد من أبناء التوتسي للدول المجاورة مثل تنزانيا و زائير ( الكونغو حاليا)، في سنة 1962 نالت رواندا استقلالها وتمكن أبناء الهوتو من السيطرة على الحكم بعد الإستقلال وفي نفس الوقت كان أبناء التوتسي اللذين هاجروا للدول المجاورة نتيجة ثورة فلاحي الهوتو ينظمون أنفسهم و يجهبزون صفوفهم لاستعادة أماكنهم ومواقعهم السابقة، في الفترة ما بين 1962 و 1967 قام الهوتو بأعمال عنف وقتل بدافع الإنتقام من التوتسي مما تسبب في موجة كبيرة أخرى من اللاجئين وبحلول الثمانينيات كان هناك ما يقارب نصف مليون رواندي قد لجأوا للدول المجاورة مثل أوغندا وتنزانيا وزائير.<sup>6</sup> في نهاية الثمانينيات تم تأسيس الجبهة الوطنية الرواندية داخل أوغندا وهي حركة سياسية وعسكرية لها أهداف محددة مثل إعادة الروانديين المنفيين إلى رواندا مرة أخرى وكذلك إعادة تشكيل الحكومة الرواندية، وكانت تلك الحركة مكونة من أبناء التوتسي المنفيين خارج رواندا تحديدا في دولة أوغندا، قامت الجبهة الوطنية الرواندية في مطلع التسعينيات بهجوم كبير على

رواندا منطلقة من أوغندا بقوة تتكون من 7 آلاف مقاتل،<sup>7</sup> كان هذا الهجوم في شكل حرب عصابات وتم الإستيلاء على شمال رواندا في الأول من أكتوبر سنة 1990، كان من أهداف الجبهة الوطنية الرواندية في ذلك الوقت الإطاحة بنظام هابياريمانا الرئيس الرواندي في ذلك الوقت، حقق هجوم الجبهة الرواندية نجاحا كبيرا إلا أنه لاقى الفشل في 27 أكتوبر من نفس السنة بسبب المساعدات الفرنسية والبلجيكية لنظام هابياريمانا (زعيم أغلبية الهوتو)، وقد استمرت أعمال القتال إلى أن تم الإعلان عن وقف إطلاق النار عام 1992 بالتوقيع على اتفاقية أروشا التي تقضي بوقف القتال والأعمال العدائية، لتبدأ جولة من مفاوضات سلام في الرابع من أوت سنة 1993 بمدينة أروشا في تنزانيا لإنهاء الحرب والعمل على تحقيق المصالحة الرواندية.<sup>8</sup>

في السادس من أبريل سنة 1994 انفجرت الحرب الأهلية في روندا لتبدأ واحدة من أشنع الحروب الأهلية في التاريخ السياسي المعاصر لأفريقيا بسبب مقتل كلا من رئيس رواندا (هابياريمانا) ورئيس بوروندي عن طريق إسقاط طائرتهما عند اقترابهما من مطار كيغالي، حيث تم إلقاء اللوم على التوتسي من قبل المتطرفين في رواندا عبر الصحف والإذاعة بخصوص مقتل الرئيس الرواندي وطالبوا الهوتو في جميع أنحاء البلاد بالتأثر و الإنتقام من التوتسي،<sup>9</sup> لتنتقل أعمال القتل والعنف، حيث قامت وحدات من النخبة العسكرية بما فيهم الحرس الرئاسي بعمليات القتل والعنف ضد التوتسي، كانت أولويات القتل للقادة السياسيين و المدنيين و نشطاء حقوق الإنسان، كما كانت هناك أوامر بتصفية وتصفية أي فرد من التوتسي ييدي أي نوع من المقاومة، وعلى الجانب الآخر بدأت الجبهة الوطنية الرواندية بالرد على أعمال العنف والقتل الواقع على التوتسي، حيث قامت بشن هجمات مضادة ليسود العنف والعنف المضاد،<sup>10</sup> واستمرت أعمال القتال و العنف لتتمكن الجبهة الوطنية الرواندية في الرابع من شهر جويلية سنة 1994 بزعامة بول كاغامي من السيطرة على مناطق أكثر في رواندا بدعم من الجيش الأوغندي بعد توغل قواتها في كيغالي عاصمة رواندا، لتنتهي بعد ذلك أعمال القتال والعنف في جويلية 1994 بعد تمكن الجبهة الوطنية الرواندية من السيطرة على رواندا وطرد المتطرفين وحكومتهم المؤيدة لأعمال القتال والعنف والإبادة خارج رواندا،<sup>11</sup> لتنتهي تلك الحرب الأهلية مخلفة وراءها قرابة المليون قتيل إضافة لتدمير البنية التحتية في رواندا وتدمير الإقتصاد وتفشي الفقر وانحيار المؤسسات وانعدام الإستقرار السياسي.

## 2.2 تبعات الحرب الأهلية (1994-2000):

أدت الحرب الأهلية في رواندا إلى تدمير وتخريب المنشآت والهياكل الإقتصادية، وكل مايتعلق بالبنى التحتية للدولة، هذا كله راجع إلى انحيار المؤسسات الدولالية، بحيث شكلت ثقلا كبيرا على الحكومة الجديدة. ويمكن تحديد النتائج الإقتصادية والتي تمثل في نفس الوقت تكلفة الحرب في مايلي:

- انحيار المداخيل الزراعية خاصة إنخفاض سعر القهوة التي تمثل 80 % من صادرات البلاد والتي أدت بدورها إلى تدخل المؤسسات المالية الدولي من خلال فرض آلية التصحيح الهيكلي التي أفضت إلى تعويم سعر العملة وانخفاضها بأكثر من 40%،<sup>12</sup> مما شكل انحيارا كليا للإقتصاد مما أفرز نتائج اقتصادية خطيرة.

- إرتفاع نسبة البطالة بصورة سريعة.
- تخريب المنشآت وانهمار التغذية واتساع المجاعة منذ 1992 التي شملت أغلب مناطق الدولة، حيث أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى جانب منظمة الغذاء الدولية أن ولايات الجنوب عرفت مجاعة في 1993 وأن حوالي مليون شخص يعاني المجاعة.<sup>13</sup>
- تفاقم مشكلة المديونية خاصة مع تدخل صندوق النقد الدولي والتي شكلت عرقلة أمام طموحات التنمية والنمو الإقتصادي، وانعكست على مستوى التوازن الاجتماعي من خلال خلق آلام اجتماعية، ولعل هذه القضية لا تقف عند الحدود الإقتصادية والاجتماعية بل تتعداها لتشمل تداعيات سياسة خطيرة تمس سيادة الدولة واستقلاليتها في إتخاذ القرارات الداخلية.<sup>14</sup> ومن جانب آخر فإن المديونية رسخت فضاءات للزبائنية تجسدت من خلال المناورات السياسية التي تخدم المصالح الشخصية، فأزمة الديون المتراكمة ماهي إلا جوهر لنمط إنتاج عبودي أرقق القاعدة التحتية فأصابها الإنكماش، مما زاد اعتماد الدولة على المعونات الخارجية التي ولدت خلالها عميقا في الجوانب السياسية الإقتصادية والإجتماعية.<sup>15</sup>
- ازدياد درجة العنف والإجرام، فالحرب خلفت مناخا من اللاإستقرار بسبب ركود التنمية والأداء الإقتصادي. كما تعرض رأس المال البشري إلى انتكاسة حقيقية من جهة، وتفكك المجتمع من جهة أخرى من خلال ماخلفته من أرامل، متشردين، مرضى، بطالين، معوقين ... إلخ، وانتهاك حقوق المرأة التي تعرضت لأبشع الآلام من اغتصاب وتعذيب جسدي ونفسي، ونفس الشيء بالنسبة للأطفال والشيوخ.<sup>16</sup>
- ارتفاع درجة العنف المدني والمجتمعي، وتفكك الروابط الاجتماعية من خلال تخريب الخلية الأساسية للمجتمع وهي الأسرة نظرا للضغط النفسي الذي كان يمارس على أفراد العائلة أثناء عمليات القتل، حيث كانت تقدم أوامر لقتل الأخ لأخيه والأب لابنه أو الأب لابنته، والإرغام على قتل الجيران، على إغتصاب النساء، والأطفال سواء انتمت إلى إثنية التوتسي أو الهوتو المعتدلين.
- تدهور الحالة الصحية نتيجة نقص الرعاية الطبية، ونقص المياه الصالحة للشرب وسوء التغذية والمجاعات المتكررة وتدني مستوى المعيشة، وتدني معدلات الأعمار تدريجيا التي وصلت في رواندا في تلك الفترة بين 38 و39 سنة لكلا الجنسين إلى جانب ارتفاع معدل الوفيات لدى الأطفال بنسبة 20%.<sup>17</sup>
- جمود النظام التربوي وانتشار الأمية.
- ساهم كل هذا في انهمار الدولة وخاصة القضاء على الإلتحام داخل الجسم الاجتماعي، وعجز الدولة عن تحقيق الإندماج وإعادة بناء المصالحة الوطنية وتفكيك الرابطة الاجتماعية.<sup>18</sup>
- مما لا شك فيه أن الحرب الأهلية في رواندا خلفت خسائر هائلة، خرجت منها منعدمة الموارد ومنهكة القوى، وتدمرت على إثرها البنية التحتية للبلاد وتمزقت الروابط الاجتماعية بين الأفراد، وأتلفت الحقول الزراعية ومؤسسات عديدة تطلب إعادة بنائها، وانعدم الأمن والإستقرار وطالتها التهديدات من الداخل والخارج، كما

انخفض على إثرها الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف في عام واحد لتصنف رواندا في المرتبة ما قبل الأخيرة في معدل الفقر بنسبة فاقت 80 % مما أدى إلى حتمية إعطاء الأولوية للسلم والمصالحة الوطنية وتحقيق التنمية الإقتصادية، اتخذت على إثرها الحكومة الرواندية خطوات عديدة أولها المصالحة بين العرقيتين ومعاينة كل من ساهم في نشوب الحرب بينهما وتجرير استعمال الألفاظ العنصرية والتمييزية مستقبلا. تم إعادة هيكلة البنية التحتية للبلد وتحسين الظروف الإجتماعية للسكان مركزة على الإستثمار في رأس المال البشري، كما بادرت بتقديم الخدمات للفقراء ومحاربة الفساد مما جعل تعاطف الجهات الرسمية والمساعدات الخارجية تنهطل عليها لإعادة إنمائها لتكون هذه المساعدات المصدر الرئيسي لتمويلها التنموي وتشكل حوالي 5 % من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين سنتي 1995 و 2000.<sup>19</sup>

كما واجهت رواندا تحديات أخرى من افتقارها لمؤسسات إقتصادية قوية وموظفين أكفاء، فالنقص الحاد في الموظفين المحترفين شكل عقبة أمام تطوير جميع القطاعات، والإفتقار إلى الأشخاص المدربين تدريبا كافيا في الزراعة وتربية المواشي كان حاجزا بالنسبة لتحديث هذا القطاع وتوسعه، ولمواجهة هذه المشاكل قامت الحكومة الرواندية بإصلاحات إقتصادية أولية تمثلت في:

- استقلالية البنك المركزي للسيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الإقتصاد الكلي.
- إصلاح النظام الضريبي من خلال إنشاء وكالة مستقلة لتحصيل الضرائب، وإدخال الضريبة على القيمة المضافة.
- خصخصة المؤسسات العمومية وتنشيط سوق العمل.
- تحرير التجارة عن طريق إزالة ضوابط الأسعار.<sup>20</sup>

لكن رغم كل المآسي الاجتماعية والإقتصادية فقد حققت رواندا في هذه الفترة مستوى معقول من الإستقرار في الإقتصاد الكلي والإنضباط المالي، وظهر ذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان إيجابيا في كل السنوات بعد 1994، وبالرغم من اعتمادها الكبير على المدخرات الأجنبية نتيجة عدم كفاية المدخرات المحلية إلا أن هذه الإصلاحات الإقتصادية لم تكن كافية لتحقيق التغيير الإيجابي، لعدم وجود السلام والإستقرار وانعدام الديمقراطية ووجود العنصرية، لذلك استوجب إدخال إصلاحات سياسية واجتماعية لتكون داعمة للإصلاحات الإقتصادية.<sup>21</sup>

### 3. عوامل التنمية والإستقرار في الألفية الجديدة:

#### 1.3 المقدرات الإقتصادية والخطط التنموية:

مع تولي كاغامي السلطة في سنة 2000 قام بتحديد هدفين واضحين: أولهما توحيد الشعب، والثاني انتزاع البلاد من الفقر، شرع الرئيس كاغامي في خطة من عدة محاور في مقدمتها تحقيق المصالحة المجتمعية، وإنجاز دستور جديد حظر استخدام مسميات الهوتو والتوتسي، وجرم استخدام أي خطاب عرقي. نجحت خطط الحكومة المتنوعة في تحقيق المصالحة بين أفراد المجتمع، وعاد اللاجنون إلى بلادهم ونظمت محاكم محلية لإعادة الحقوق وإزالة المظالم.<sup>22</sup>

لم يكن من الممكن تحقيق هذه الأهداف دون خلق هوية جماعية وموحدة بين أفراد الشعب الذين قتلتهم الإنقسامات العرقية وشوهت تاريخهم لفترة طويلة من الزمن، وبالرغم من قساوة الأحداث والذكريات والظروف والعواقب التي أجبر الشعب الرواندي على تحملها إلا أن هذه الحرب الأهلية كانت منعطفًا هامًا لتحويلها إلى ما هي عليه الآن.<sup>23</sup>

بات اقتصاد البلاد الأسرع نموًا في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، فخلال الفترة بين عامي 2000 و2015 حقق اقتصادها نموًا في ناتجها المحلي بمعدل 9% سنويًا، وأصبحت واحدة من أهم وجهات المستثمرين والسياح بالعال، كما. وتراجع معدل الفقر من 60% إلى 39%، ونسبة الأمية من 50% إلى 25%، وبحسب تقارير أفريقية فإن رواندا شهدت التطور الاقتصادي الأكبر على مستوى العالم منذ 2005، وارتفعت قيمة الناتج الإجمالي المحلي إلى نحو 8.5 مليارات دولار العام 2016 بينما كان نحو 2.6 مليار عام 2005.<sup>24</sup>

رواندا بلد زراعي بالأساس حيث أن حوالي 85% من اقتصادها زراعي، وتمثل الأراضي الصالحة للزراعة 35% من إجمالي المساحة، حيث تحتل الفاصوليا وحدها 21.5% من هذه الأراضي وهي تحتل المرتبة الثانية من إنتاجها في إفريقيا، ثم تأتي بعدها زراعة الذرة البيضاء بـ: 15% من الأراضي الصالحة للزراعة، كما تعدّ البلد الحادي عشر في العالم من حيث إنتاج البطاطا الحلوة، أما زراعة البن فلا تشغل سوى 3% من الدخل القومي ويأتي الشاي في المرتبة الثانية من المواد المصدرة.<sup>25</sup>

يمكن تقسيم تطور الإقتصاد في رواندا إلى مرحلتين، مرحلة ما قبل 1994 ومرحلة ما بعدها، إذ تميز الوضع في السابق بالديكتاتورية وبال حرب الأهلية، فقد عرفت رواندا دمارًا واختيارًا اقتصاديًا كليًا، أما بعد ذلك فقد تميز الوضع بالمصالحة وعودة الثقة تدريجيًا وارتفاع نسب النمو نوعًا ما وفق الإحصائيات، فخلال إحدى عشرة سنة بين 1994 و 2005 حققت رواندا الكثير مقارنة مع العديد من الدول الإفريقية وبفترة الأزمة، حيث وصل إنتاجها الداخلي الخام في عام 2004 حوالي 1.82 مليار دولار والذي كان يقدر بـ: 0.75 مليار دولار في عام 1994، وحسب التقارير الاستراتيجية فقد حققت الدولة نمو جميع القطاعات مقارنة بفترة الأزمة، إذ عرف قطاع تربية الماشية تزايد من 1995 إلى 2005 من 11 مليار فرنك رواندي إلى أكثر من 30 مليار، ويعود ذلك إلى استخدام التقنيات الحديثة، أما الصناعة والتي تحتل 20% من الإنتاج الداخلي الخام فقد وصلت حسب تقرير البنك الدولي في جوان 2005 نسبة النمو المتوسطة إلى 7%.<sup>26</sup>

وبهدف الخروج من حالة التخلف وتحقيق نهضتها تبنت رواندا العديد من المخططات والإستراتيجيات التنموية، إذ تم وضع خطة لتطوير الزراعة وجلب خبراء أجانب لأجل ذلك، كما نشأت شبكة هاتفية للمعلومات الزراعية ومكتبا للتصدير ونقل المحاصيل ووفرت الأسمدة، والمعدات الزراعية بأسعار مشجعة، كما قدمت قروضا ميسرة للمزارعين، لتظهر نتيجة ذلك خلال خمسة سنوات فقط، فعلى سبيل المثال ارتفع إنتاج القهوة من 30 ألف طن بعد الحرب إلى 15 مليون طن بعد الأعوام الخمسة التي تلت الحرب، وأصبح يعمل أكثر من 70% من



سكان رواندا في القطاع الزراعي، ولذلك انخفضت مستويات الفقر عندما ارتفعت إنتاجية الأغذية، فمن عام 2010 إلى عام 2014 إرتفعت قيمة إنتاج الغذاء من 1.2 مليون دولار إلى 2 مليون دولار، بزيادة 60%.<sup>27</sup> من أهم البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة الرواندية برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية الجديد الذي استهدف ثلاث مجالات: أولاً، تنمية المناطق بما في ذلك الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والري والأنهار و التلال وتكثيف إنتاج المحصول الحيواني، ثانيًا، سلاسل القيمة الخاصة بالصادرات القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وأنشطة ما بعد الحصاد القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وتنمية أنشطة الأعمال الزراعية، ثالثًا، تغذية السكان الأكثر ضعفًا وإدماجهم اجتماعيًا واقتصاديًا، بما في ذلك تمكين المرأة من كافة حقوقها، بالإضافة لذلك تم تبني برنامج رؤية عام 2020، حيث تحدد هذه الرؤية أهداف رواندا الإنمائية طويلة الأجل، تقوم هذه الرؤية على التسيير العقلاني الرشيد وتنمية الموارد البشرية، والإقتصاد الذي يقوده القطاع الخاص، وتطوير البنية الأساسية، والزراعة التي يقودها السوق إلى جانب التكامل الإقتصادي الإقليمي، كما تسعى الحكومة إلى تحويل البلد من اقتصاد محدود الدخل وقائم على الزراعة إلى اقتصاد موجه نحو الخدمات بحلول عام 2020.<sup>28</sup>

لقد حققت رواندا العديد من الإنجازات التنموية خلال الفترة الماضية، فقد حافظت على معدلات نمو مرتفعة خلال العقد الماضي متفوقة على بعض الدول الكبرى مثل الصين والهند، حيث بلغ معدل النمو 8.6% خلال العام 2018 بعد أن كان 6% في عام 2017، وقد بلغ سنة 2019 نحو 10% و 8% في سنة 2020 إلى حدود 10%، كما أن رواندا تخطط لتصبح واحدة من الدول ذات الدخل فوق المتوسط خلال عام 2035، ومن دول العالم التي تتمتع بدخل عالٍ خلال عام 2050.<sup>29</sup>

لكن هذا البرنامج الذي انطلق بقوة عام 2018 لتحقيق تلك الأهداف جُوبه بتحدي جائحة "كوفيد 19"، فبعدما حققت رواندا واحداً من أعلى معدلات النمو في العالم (10%) عام 2019، والناتج عن كبر حجم الإنفاق التنموي الحكومي واستراتيجية التحول الوطني (National Transformation Strategy)، إلا أن انتشار وباء كورونا عطلَّ هذه المسيرة التنموية الناجحة، وحوّل الإهتمام الحكومي إلى الجانب الصحي.<sup>30</sup>

### 2.3 العوامل المترابطة:

وفقاً للنظريات السياسية المتعلقة بالنزاعات والحروب الأهلية توجد أربعة عناصر مهمة يمكن أن تعيد بناء السلم الداخلي الوطني للبلدان الخارجة من النزاعات والحروب الأهلية، وهي: الأمان والإستقرار؛ الإلتعاش الاقتصادي؛ الديمقراطية؛ بناء الدولة. وتمثل هذه العناصر الركائز الأساسية لأي جهد يبذله أي بلد للتعافي من آثار النزاع. والمقصود بـ "الأمان والإستقرار" أن عودة اللاجئين والمواطنين النازحين داخليا إلى مواطنهم أمر مهم، إضافة إلى عودة الميليشيات وعناصر قوات الأمن والشرطة مع نزع السلاح الخاص بها وتحويلها إلى شكل آخر يخدم المجتمع والسلم الأهلي، والمقصود بـ "الانتعاش الاقتصادي" إعادة بناء وتحويل الإقتصاد لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر من أجل منع نشوب النزاعات مرة أخرى، وتشير الديمقراطية وبناء الدولة إلى الممارسات الديمقراطية المرتبطة

ارتباطا وثيقا بالإنتعاش الاقتصادي والأمن، حيث يصبح إجراء الانتخابات النزيهة والفعالة واستعادة عمل مؤسسات الدولة أمرا ممكنا وتطبيقها مباشرة بعد انتهاء النزاع، ولذلك قد تحتاج السياسات والممارسات الديمقراطية المثلى إلى الإنتظار بعض الوقت، ريثما يتم تطبيقها، بعد توفر الأرض الخصبة والصالحة لديمومتها بالشكل الأمثل، ولو تطلب ذلك تفضيل بعض الأولويات عليها.<sup>31</sup>

شملت الحلول الدائمة للوحدة والمصالحة برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة القائمة على المجتمع، حيث شكّل الحد من الفقر الأولوية الرئيسية الثانية لحكومة الجبهة الوطنية الرواندية بعد تعزيز المصالحة الوطنية. وفي حال تنامي الفقر وعدم المساواة فإن ذلك يؤدي حتما إلى تجدد العنف الهيلكي ويشجع على ديمانيات الإبادة الجماعية، وهو الأمر الذي يفرض الإعتتماد على التنمية الاقتصادية كأساس ضروري "للوحدة الوطنية والمصالحة"، لقد أدركت أيضا اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة أن المصالحة ليست ممكنة من دون التركيز على استراتيجيات الحد من الفقر، وصممت بالتالي مشاريع التنمية الجديدة كفرص للجمع بين الروانديين وإعادة توحيدهم على المستوى المحلي، وتشير إلى إجراءات الحماية الاجتماعية التي تعزز الأهداف الاجتماعية الاقتصادية المشتركة، وتشير الآليات إلى ما يسمى ب: "أموغاندا" (العمل المجتمعي) إضافة إلى برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفقراء.

### 1.2.3 العمل المجتمعي (أموغاندا):

استندت الحكومة إلى أشكال التعاون التقليدية مثل أموغاندا، وهو عمل تطوعي تقليدي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المجتمعية بشكل جماعي، وهدفت الحكومة إلى ترسيخ حس الإعتتماد على الذات بكرامة لدى الروانديين، حيث قام هذا العمل المجتمعي على مبدأ حل مشاكل رواندا من قبل الروانديين أنفسهم عن طريق تضافر الجهود، يعدّ أموغاندا عملا إلزاميا ومؤسسيا للروانديين كافة ومن بينهم رئيس الجمهورية والقادة السياسيين الآخرين وعناصر قوات الأمن، ينفذ البرنامج مرة واحدة في كل شهر ويفرض على الجميع المساهمة، وينطوي على عمل جماعي على مستوى المجتمع المحلي لتحقيق العمل المجاني لمدة ساعتين تقريبا مجموعة من الأهداف المجتمعية تشمل إعادة تأهيل الجسور وقنوات المياه، وبناء المنازل للفقراء، والمدارس والمراكز الصحية، وحماية البيئة. يربط أموغاندا العائلات ويشكل آلية ترسخ التماسك الاجتماعي. تعلم الناس من خلال أموغاندا الإبتسام مجددا والتعود من جديد على التفاعل الجماعي.<sup>32</sup>

### 2.2.3 برامج الحماية الاجتماعية:

يحظى الأشخاص المستضعفون، ومن بينهم الناجون من الإبادة الجماعية والأيتام والأشخاص من ذوي الإعاقات والعائدون والأقليات والمهمشون والأرامل وكبار السن والفقراء بمساعدة خاصة من خلال برامج الحماية الاجتماعية المختلفة، ضمن إطار "برنامج أمورينج رؤية 2020"، وقد أطلق البرنامج في عام 2008 ويشمل:

- 1- الدعم المالي المباشر الذي يستهدف الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع أو الأسر التي تفتقر إلى القدرة على العمل أو فرص العمل، مثل ذوي الإعاقة، والأسر التي يعيّلها أطفال، كبار السن، أطفال الشوارع واللاجئين.
- 2- الأشغال العامة التي توفر فرص عمل لمختلف فئات الفقراء القادرين على القيام بالعمل.
- 3- حزم الإئتمان التي تقدم خدمات مالية مثل القروض المالية الصغيرة لأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع.
- 4- صناديق مساعدة الناجين من الإبادة الجماعية، حيث خصصت حكومة الوحدة الوطنية 5% من إجمالي الإيرادات السنوية لمساعدة الناجين من الإبادة الجماعية، وذلك للتعويض عن الأضرار التي سببتها تلك الإبادة.

### 3.2.3 إصلاح التعليم:

أسفرت الإبادة الجماعية والحرب الأهلية عن تدمير شبه كامل لنظام التعليم، حيث تعين على الحكومة بعدها على الإستجابة لحالة الطوارئ التعليمية التي أثارها أحداث الحرب، ولاسيما من خلال دعم (صندوق الدعم) للمستضعفين، كما اضطرت أيضا إلى معالجة إرث النظام التعليمي الذي كان قائما على عدم المساواة والتمييز العرقي منذ إعداده في عهد الإستعمار. لقد ألقى على عاتق حكومة ما بعد الإبادة الجماعية مهمة ضخمة لم تقتصر على إعادة الإعمار فحسب، بل شملت أيضا بناء نظام تعليم عادل وفعال وقادر على مكافحة عدم المساواة، مع العلم أن رواندا لم تحظ قط بنظام مماثل. استلزم هذا النهج إصلاحا جذريا للتعليم الرواندي إذ يمكن استخدام التعليم لتنمية السلم والديمقراطية والتسامح وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية تماما، كما يمكن استخدامه كأداة لتعزيز الإنقسام وزيادة الكراهية بين الفئات المختلفة.<sup>33</sup>

هكذا إذن ترتبط المسارات العامة المتحركة في تخلف أو نهضة رواندا أو في استقرارها أمونيا أو وقوعها ضمن خطر الإنهيار والتهديد الأمني ومختلف معضلاته في الخيارات التنموية والإقتصادية ومدى نجاعتها في تحقيق مستويات النمو الإقتصادي والرفاه الاجتماعي، وبالمقارنة فإن رواندا كانت تقع بين حالتين، حالة التخلف والدكتاتورية واللاإستقرار الأمني، وحالة النهوض التنموي والإقتصادي المنعكس بشكل إيجابي على وضعية الأمن في البلد، وهذا ما تكشفه وتؤكدّه مختلف الإحصائيات والاستراتيجيات المتبعة في التوظيف العقلاني للموارد المتاحة.<sup>34</sup>

من الواضح أن رواندا اعتمدت في تنميتها واستقرارها الأمني على النهج الإقتصادي، حيث كانت مشاركة الدولة بتوجيه من البنك الدولي التي تشجع على تبني توجه تكنوقراطي يهدف إلى تنمية المشاريع الصغيرة، و تخفيز دور القطاع الخاص، فاققتصاد رواندا يعتمد بشكل كبير على الزراعة كما تطرقنا إلى ذلك سابقا، حيث تم الإعتماد على تقنية تكثيف المحاصيل و تشجيع الشركات الجديدة من خلال مجموعة من السياسات كما قامت بتحسين بيئة الأعمال لجذب الإستثمارات الخاصة من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة و تقديم حوافز ضريبية.<sup>35</sup>

تدل الأرقام والإحصاءات على أن رواندا في ظل نظام الرئيس كاغامي استمرت في تحقيق التنمية وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال التقليل من مستوى الفقر وإعطاء أهمية للتعليم ولقطاع الصحة وللبنية التحتية التي كانت كلفتها عالية جدا، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه: هل هذه الإنجازات ستستمر، و هل هي مرتبطة بوجود "بول كاغامي" في السلطة؟ فعلى الرغم من كل ما تحقق، إلا أن النموذج الرواندي مرتبط بمجموعة واحدة مسيطرة ومهمشة النخب المختلفة عنها، كما أنه لا يوجد توزيع عادل للثروة خاصة من ناحية مستويات المعيشة والفقر والرفاهية بين المدن و الريف، حتى من ناحية التعليم هناك فرق أين يعاني طلاب المناطق الفقيرة من الوصول للتعليم العالي، حتى أنه توجد مقولات تتحدث عن وجود تمييز عرقي في الأماكن التي يسيطر عليها الحزب الحاكم و الجيش كالإدارة و الأمن، فالجبهة الوطنية الرواندية بعد الإبادة الجماعية قامت بالمشاركة المباشرة في القطاع الخاص، حيث لعبت دورا محوريا في الإقتصاد، و هذا ما جعلها محط انتقادات، تتعلق بحصول المقربين منها على معاملة تفضيلية في الإقتصاد مثل الحصول على عقود حكومية مبرجة. ويضاف إلى ما سبق أن الإقتصاد مرهون بالمساعدات والقروض الخارجية التي توقفت سنة 2013 بسبب تورط رواندا في النزاع في منطقة كيفو على الحدود مع الكونغو الديمقراطية. وهذا ما يجعل أي انزلاق لقادة رواندا مع حرب ضد الكونغو يكلف غالبا على مستوى جميع المجالات خاصة الأمني الذي دفع المجتمع الرواندي ثمنا باهضا في سبيل تحقيقه.<sup>36</sup>

صحيح أن رواندا استطاعت أن تحقق ما عجز الكثير من الدول عن تحقيقه اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وأمنيا، ليبقى التحدي الكبير لديها هو المحافظة على المصالحة الوطنية بين مكونات شعبها مستقبلا، وعلينا الإقرار أن مسألة السلم ستظل مسألة هامة للحكومة الرواندية في تحقيقها للتنمية الإقتصادية في علاقة متكاملة مع متغير الأمن.<sup>37</sup> إن النمو الإقتصادي الذي شهدته رواندا كان سببا مباشرا في تحقيق الأمن والتعايش والمصالحة الوطنية بين أفراد المجتمع، فعملية المصالحة مكلفة، لأنها تتطلب تعويضات وتوفير موارد لتحقيق التوافق بين مكونات المجتمع، ويبقى الأهم هو تحقيق العدالة الإقتصادية مع إعادة توزيع الموارد بدون أي تمييز حتى لا تنعكس العملية ويرجع الصراع من جديد وبالتالي القضاء على كل ما تم تحقيقه خلال العقدين الماضيين من استقرار أمني.<sup>38</sup>

#### 4. الخاتمة:

لقد مرت رواندا بحرب أهلية وإبادة قاسية جدا راح ضحيتها قرابة المليون إنسان، علاوة على الآثار المدمرة التي طالت الإقتصاد وتدمير كامل للبنية التحتية بها ما أدى إلى غياب تام للإستقرار السياسي الذي أفضى بدوره إلى معضلات وأزمات أمنية خطيرة ومتفاقمة، لكننا نجد أن رواندا استطاعت بفضل قادتها الذين تعلموا من أخطاء الماضي قاموا بالتخطيط الجيد والعمل على تجريم الإنقسام ومظاهر التصدعات الإجتماعية والهوياتية، وهو الأمر الذي ساعد رواندا على تخطي تلك الآثار بسرعة ضاربة مثلا يحتذي به للدول التي تعاني من الإنقسامات الإثنية والعرقية، كما تعطي الأمل لأي دولة تعاني من ويلات الحرب الأهلية، فرواندا التي سحقتها الحروب الدموية المحلية عانت التشردم والتفرقة العنصرية و التمييز العرقي، لتتحول بعد ذلك لواحدة من الدول الرائدة في أفريقيا اقتصاديا

وتنمويا وبمعدلات نمو محترمة جدا. لقد ساهمت المقاربة الإقتصادية والتنمية التي انتهجتها رواندا بشكل مباشر وفعال في إنهاء الأزمات والمعضلات الأمنية التي فككت المجتمع إلى جانب التوظيف السئ للتراكمات التفرقة العرقية سواء مجتمعيا أو تاريخيا بين الأقلية والأغلبية.

يثبت النموذج الرواندي أن أحد أهم أسباب التقاتل الداخلي للدول هو التفاوت الإقتصادي بين مكونات المجتمع، وهي الحجة التي استند إليها قادة أغلبية الهوتو في تبريرهم لإبادة أقلية التوتسي، لقد رأوا أن تلك الأقلية استأثرت بالموارد وبالمقدرات لوحدها طوال عقود من الزمن ولم يجدوا من وسيلة سوى تصفيتهما والتأثر لعقود من الحرمان، وعلى صحة هذا التبرير جزئيا إلا أن السبب الرئيسي يرجع إلى السياسات الإقتصادية الفاشلة التي اتبعتها دولة رواندا بعد استقلالها، حيث يعاب عليها عدم العمل على تقليص الفجوة الإقتصادية والتنمية بين مختلف مكونات المجتمع، ويشار هنا إلى العرق ليس المتغير الحاسم في التملك حيث أن فئات الهوتو التي ملكت الثروة كانت تتحول مباشرة إلى التوسيف بالإنتماء إلى التوتسي، هذه الأخيرة أصبحت في فترات زمنية معينة مكانة اجتماعية أكثر منها عرقية.

أما بخصوص الفرضية التي ترى أن التنمية الإقتصادية تساهم في الحد من الأزمات الأمنية داخل الدول، فهي صحيحة في الحالة الرواندية، فمنذ مطلع الألفية الثالثة خطت رواندا خطوات فعالة وملموسة في تحقيق الإنجاز الإقتصادي والتنموي الواضح، هذا الإنجاز غيّر سلوك البنية المجتمعية والفعاليات السياسية وأثر بشكل إيجابي على العملية السياسية حيث عاجلت المعضلات الأمنية التي غرقت فيها في مراحل نهاية القرن 20، وهذا يثبت أيضا نظرية التحديث السياسي أو التنمية السياسية التي ترى بوجود إحداث فقرة اقتصادية معينة للتحويل بشكل سلس نحو التغير السياسي ومنه بالتأكيد على الأزمات الأمنية في هذه الدولة.

تتمثل أهم النتائج في النقاط التالية:

- ترجع أسباب حرب الإبادة في رواندا بالأساس إلى أسباب اقتصادية وليس عرقية كبقية الدول الإفريقية التي شهدت حروبا أهلية في نفس الفترة.
- ساهم التفاوت الإقتصادي بين مكونات المجتمع الرواندي في إحداث تراكمات خطيرة على مستوى المشهد السياسي وعلى مستوى الإستقرار المجتمعي.
- لعبت السياسات الإقتصادية الفاشلة للحكومات الرواندية المتعاقبة دورا سلبيا في العملية السياسية.
- أثر الإستئثار الأقلّي غير العادل بالثروة على سلوك الأغلبية التي تعمل على تحطيم مكتسبات الأقلية ولو تطلب الأمر عقودا من الزمن، وهذا ما عرفته رواندا بالضبط.
- ساهمت التنمية الإقتصادية في الحد من القلاقل الداخلية لرواندا بعد الحرب الأهلية.
- ساهم التطور الإقتصادي بعد المصالحة الرواندية في التقليل من التحديات السياسية والأمنية المنفلتة.

- لعبت التخطيط الجيد في إخراج رواندا من تبعات الحرب الأهلية وإلحاقها بسرعة ضمن كوكبة الدول التي تعرف معلات نمو متقدمة.
  - لا يمكن فصل المشاكل السياسية والأمنية عن المنطلقات الاقتصادية غير السليمة وهو ما تجسد فعليا في الحالة الرواندية.
- 5. الهوامش:**

- 
- <sup>1</sup> فيصل بالجدري، القضية العرقية وألمن المجتمعي في رواندا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021. ص 219.
- <sup>2</sup> حمدي عبد الرحمان حسن، رواندا بين الإدارة البلجيكية والحكم الوطني، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 2009.
- <sup>3</sup> طارق عبد الحافظ الزبيدي، دولة رواندا من الإبادة الجماعية للريادة المثالية، الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/wJwiqF>، شوهد في 2022/11/05.
- <sup>4</sup> معهد السلام الأمريكي، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات، إعداد: برنامج التدريب المهني، ص 15، الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/8wQ7ZM>، شوهد في: 2022/11/06.
- <sup>5</sup> بلال النجار، ورقة سياسات: التجربة الرواندية و الإستفادة منها فلسطينيا، بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، 2020، ص 3. الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/6Lh3IL>، شوهد في: 2022/11/15.
- <sup>6</sup> جميل مازن شقورة، رواندا ما بين التنمية الاقتصادية والإستبداد: مقارنة على النموذجين السوري و اليمني، مركز الحوكمة و بناء السلام، 2020، ص 3.
- <sup>7</sup> المرجع نفسه، ص 03.
- <sup>8</sup> صبحي قنصوه، العنف الإثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2002، ص 323.
- <sup>9</sup> خالد بن الشريف، دروس من «الهوتو» و«التوتسي».. أو كيف تجاوزت رواندا حربها الأهلية؟، الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/LTSi0Q>، شوهد في: 2022/12/08.
- <sup>10</sup> رحلي مباركة، الحرب الأهلية في رواندا والمواقف الدولية منها، رسالة تخرج، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة خيضر بسكرة، 2014، ص 42.
- <sup>11</sup> مؤمن يوسف عالم، التعايش الإجتماعي في المجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد الصراع : رواندا والصومال نموذجا، الموقع: <https://2u.pw/djWjGB>، شوهد في: 2022/12/18.
- <sup>12</sup> Jean-Pierre Chrétien, Le défi de l'ethnisme: Rwanda et Burundi 1990-1996, Paris, Khartala, 1997, p 76.
- <sup>13</sup> Michel Chossudovsky, La Mondialisation de la pauvreté: la conséquence des réformes Du FMI et de la banque mondiale, Alger, El Hikma, p 95.
- <sup>14</sup> Sedes, l'Afrique contient pluriel, France, Sedes, 2003, p 120.
- <sup>15</sup> Michel Chossudovsky, op.cit., p 96.

<sup>16</sup> Ibid., p.98.

<sup>17</sup> Armand Colin, L'année stratégique 2005: analyse des enjeux internationaux, paris Iris, 2005, p 449.

<sup>18</sup> عبد السلام بغداددي، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 65.

<sup>19</sup> Rutayisire, M. J, Threshold effects in the relationship between inflation and economic growth: Evidence from Rwanda, journal of African Economic Research Consortium (AERC), 2013, p 27.

<sup>20</sup> Rusuhuzwa Kigabo Thomas, Leadership, Policy Making, Quality of Economic Policies, and Their Inclusiveness: The Case of Rwanda, 2008, p 02.

<sup>21</sup> Jones, B.D, Peacemaking in Rwanda: The Dynamics of Failure London, Lynne Rienner Publishers, Inc., 2001, p13.

<sup>22</sup> محمود العدم، رواندا من رماد الحرب إلى عالم الفضاء، تاريخ النشر: 2019/03/06، الموقع: <https://2u.pw/dPrAnK>، شوهده بتاريخ: 2023/01/03.

<sup>23</sup> نور علوان، رواندا بعد 25 عامًا من النجاة من مستنقع الحرب والدم، تاريخ النشر: 2019/04/05، الموقع: <https://2u.pw/D4x71D>، شوهده بتاريخ: 2023/01/05.

<sup>24</sup> محمود العدم، مرجع سابق.

<sup>25</sup> شابوبي سامية، النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، 2009، ص 52.

<sup>26</sup> المرجع نفسه.

<sup>27</sup> بلال النجار، مرجع سابق، ص 07.

<sup>28</sup> فرانسيسو بيشون، دريدري مغرنا، جمهورية رواندا برنامج الفرص الاستراتيجية لقطرية، روما: المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة بعد المائة، 2003، ص 5.

<sup>29</sup> أحمد ذكر الله، النهضة الرواندية دروس في التنمية والتعايش، تاريخ النشر: 24 يناير 2020، الموقع: <https://2u.pw/5DEgEK>، شوهده بتاريخ: 2023/01/09.

<sup>30</sup> مصطفى عبد السلام، حروب العرب ومعجزة رواندا، تاريخ النشر: 07 مارس 2019، الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/ZtUvhl>، شوهده بتاريخ: 2023/01/10.

<sup>31</sup> طارق ناصيف، رواندا: من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تاريخ النشر: 2020/05/06، الموقع: <https://2u.pw/VDxgcJ>، تاريخ التصفح: 2023/01/12.

<sup>32</sup> إزيكيل سينتاما، المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس المستخلصة، تقرير مشروع بحثي، الإتحاد الأوربي: معهد الجامعة الأوروبية، 2022، ص 12.

<sup>33</sup> إزيكيل سينتاما، ص 13.

<sup>34</sup> محفوظ عيسى، رواندا: النهوض التنموي بين الفرص والتحديات، مجلة صدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد 6، مارس 2021، ص 36.

<sup>35</sup> سباش ليندة، التجربة الرواندية في حوكمة التنمية بين الإنجازات الاقتصادية والسياسية، مجلة الحفوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15 - العدد: 01، 2022، ص 398.

- 36 المرجع نفسه، ص ص 400-401.
- 37 بن عيسى ريم، التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الاقتصادية : من حرب أهلية إلى نخصة اقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 03، ديسمبر 2021، ص 658.
- 38 سلطاني المهدي، و محمد دحماني، أثر التنوع الثقافي والعرفي على الإستقرار السياسي للدولة " رواندا أنموذجا"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد الخامس، العدد الثالث، سبتمبر 2020، ص 19.

## 6. قائمة المراجع:

### 1.6 المراجع باللغة العربية:

- 1- إزيكيل، سينتاما. 2022. المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس المستخلصة، تقرير مشروع بحثي، الإتحاد الأوروبي: معهد الجامعة الأوروبية.
- 2- بغدادي، عبد السلام. 2000. الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 3- بن الشريف، خالد. دروس من «الهوتو» و«التوتسي».. أو كيف تجاوزت رواندا حربها الأهلية؟، الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/LTSi0Q>، شوهد في: (2022/12/08).
- 4- بن عيسى، ريم. التجربة الرواندية في تحقيق التنمية الاقتصادية : من حرب أهلية إلى نخصة اقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 03، ديسمبر 2021.
- 5- بوالجدري، فيصل. القضية العرقية والأمن المجتمعي في رواندا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021.
- 6- بيشون، فرانسوا، ودريري مغرنا. جمهورية رواندا برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، روما: المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة بعد المائة، 2003.
- 7- حمدي، عبد الرحمان حسن. 2009. رواندا بين الإدارة البلجيكية والحكم الوطني، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي.
- 8- ذكر الله، أحمد. النهضة الرواندية دروس في التنمية والتعايش، تاريخ النشر: 24 يناير 2020، الموقع: <https://2u.pw/5DEgEK>، شوهد بتاريخ (2023/01/09).
- 9- رحلي، مباركة. الحرب الأهلية في رواندا والمواقف الدولية منها، رسالة تخرج، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة خيضر بسكرة، 2014.
- 10- الزبيدي طارق، عبد الحافظ. دولة رواندا من الإبادة الجماعية للريادة المثالية، الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/wJwiqF>، (شوهد في 2022/11/05).
- 11- سباش، ليندة. التجربة الرواندية في حوكمة التنمية بين الإنجازات الاقتصادية والسياسية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15 - العدد: 01، 2022.
- 12- سلطاني، المهدي، و محمد دحماني. أثر التنوع الثقافي والعرفي على الإستقرار السياسي للدولة " رواندا أنموذجا"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد الخامس، العدد الثالث، سبتمبر 2020.
- 13- شابوني، سامية. النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، 2009.



- 14- شقورة جميل، مازن. 2020. *رواندا ما بين التنمية الاقتصادية والإستبداد: مقارنة على النموذجين السوري و اليمني*، مركز الحكومة و بناء السلام، 2020.
- 15- العدم، محمود. رواندا من رماد الحرب إلى عالم الفضاء، تاريخ النشر: 2019/03/06، الموقع: <https://2u.pw/dPrAnK>، شوهده بتاريخ: (2023/01/03).
- 16- علوان، نور. *رواندا بعد 25 عامًا من النجاة من مستنقع الحرب والدم*، تاريخ النشر: 2019/04/05، الموقع: <https://2u.pw/D4x71D>، شوهده بتاريخ: (2023/01/05).
- 17- قنصوه، صبحي. 2002. *العنف الإثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي*، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
- 18- محفوظ، عيسى. رواندا: النهوض التنموي بين الفرص والتحديات، مجلة *صدى للدراسات القانونية والسياسية*، العدد 6، مارس 2021.
- 19- مصطفى، عبد السلام. *حروب العرب ومعجزة رواندا*، تاريخ النشر: 07 مارس 2019، الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/ZtUvhl>، شوهده بتاريخ (2023/01/10).
- 20- معهد السلام الأميركي، *دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات*، إعداد: برنامج التدريب المهني، ص 15، الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/8wO7ZM>، شوهده في: (2022/11/06).
- 21- مؤمن، يوسف عالم. *التعايش الإجتماعي في المجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد الصراع* : رواندا والصومال نموذجاً، الموقع: <https://2u.pw/djWjGB> ، شوهده في: (2022/12/18).
- 22- ناصيف، طارق. *رواندا: من الحرب الأهلية إلى التنمية الشاملة*، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، تاريخ النشر: 2020/05/06، الموقع: <https://2u.pw/VDxcgJ>، تاريخ التصفح: (2023/01/12).
- 23- النجار، بلال. ورقة سياسات: التجربة الرواندية و الإستفادة منها فلسطينياً، بال تينك للدراسات الاستراتيجية، 2020. الموقع الإلكتروني: <https://2u.pw/6Lh3lL> ، شوهده في: (2022/11/15).

## 2.6 المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Armand, Colin. 2005. *L'année stratégique 2005: analyse des enjeux internationaux*. Paris: Iris.
- 2- Bart, François. 2003. *l'Afrique contient pluriel, France* : Sedes.
- 3- Chossudovsky, Michel. 1997. *La Mondialisation de la pauvreté: la conséquence des réformes Du FMI et de la banque mondiale*. Alger : El Hikma.
- 4- Chrétien, Jean-Pierre. 1997. *Le défi de l'ethnisme: Rwanda et Burundi 1990-1996*. Paris : Khartala.
- 5- Jones, B.D. 2001. *Peacemaking in Rwanda: The Dynamics of Failure* London. United States, Lynne Rienner Publishers: Inc.
- 6- Rusuhuzwa, Kigabo Thomas. 2010. *Leadership, Policy Making, Quality of Economic Policies, and Their Inclusiveness: The Case of Rwanda*. Leadership and growth, United States, The World Bank.
- 7- Rutayisire, M. J. 2013. Threshold effects in the relationship between inflation and economic growth: Evidence from Rwanda. *Journal of African Economic Research Consortium (AERC)*.